للتشهد الاخير وهو يظنه الاول ثم تذكر اجزاه فوله الخ اما العزم على الطواف تطوعا فعليه الفرض فانه يلغو ولا تذكر في القيام تركه سهوا وكان جلس بنية المفارقة كفاه عن جلوس الركن في الاصح اعقل المتطهر لمعة فانغسلت بنية التكرار في الثانية والثالثة اجزاه في الاصح بخلاف ما لو انغسلت في التجديد لان التجديد طهارته مستقلة لم ينو فيه رفع الحدث اصلا والثلاث طهارة واحدة وقد تقدمت فيه نية الفرض والنفل جميعا ومقتضى ذلك انه لا يقع شئ عن النفل حتى ينوي رفع الحدث بالفرض قام في الصلاة الرباعية الى ثالثة ثم ظن في نفسه انه سلم لان الذي يأتي به الآن صلاة نفل ثم تذكر الحال قال العلاء ي لم ار هذه المسئلة بعينها والظاهر ان ذلك يجزيه عن الفرض كما في مسئلة التشهد قال والمسئلة منقولة عن المالكية وفيها عندهم قولان وكذلك لو سلم من ركعتين سهوا ثم قام فصلى ركعتين بنية النفل هل تتم الصلاة الاولى بذلك وفيها عندهم قولان قال فعلى هذا يكون الاجزاء في هذه ابعد من الاولى قلت المسئلة الثانية منقولة في الروضة وغيرها قال في الروضة من زاد ته لو سلم من صلاة واحرم باخرى ثم تيقن انه ترك ركنا من الاولى لم تنعقد الثانية واما الاولى فان قصر الفصل بنى عليها وان طال وجب استيناف فهما وكذا في شرح المهذب ومن الوقوع ما قاله القاضي حسين ونقله القمولي في شرح الجواهر انه لو قنت في سنة الصبح ظانا انها الصبح فسلم وبان محققا الفائتة بطل لشكه في النية واتيانه افعال الصلاة على الشك فتبطل قلت ولا يخلو ذلك من نظر ثم رايت صاحب الكافي توقف فيه قال فان غايته انه اخطأ وسهى والخطأ في الصلاة لا يفسدها فرع لو دخل المسجد في وقت المكروهة يصح ان يصلي التحية كما صححه له في الجامع ونظير ما ذكره النووي بحثا ان يقرأ اية السجدة في الصلاة بقصد ان يسجد بعدها اذا سجد بطلت الصلاة وفارق في ذلك البلقيني وقال لا نهي في قراءة اية السجدة في الصلاة ليسجد وذكر القاضي حسين انه لا يستحب جمع ايات السجود وقراءتها دفعة واحدة من اجل السجود وذلك ينفي جوازه ومنعه الشيخ عز الدين بن عبد السلام وافتى ببطلان الصلاة ونظير ايضا ما لو اخر الفائتة ليصليها في وقت الكراهة فانه يحرم وقاس عليه في المهمات ان نوى قضاء الصوم ليوقعه يوم الشك ونظير ايضا من سلك الطريق الابعد بقصد القصر فانه لا يقصر في الاصح ولو احرم مع الامام فلما قام الى الثانية نوى مفارقته واقتدا باخر فقد

الخ

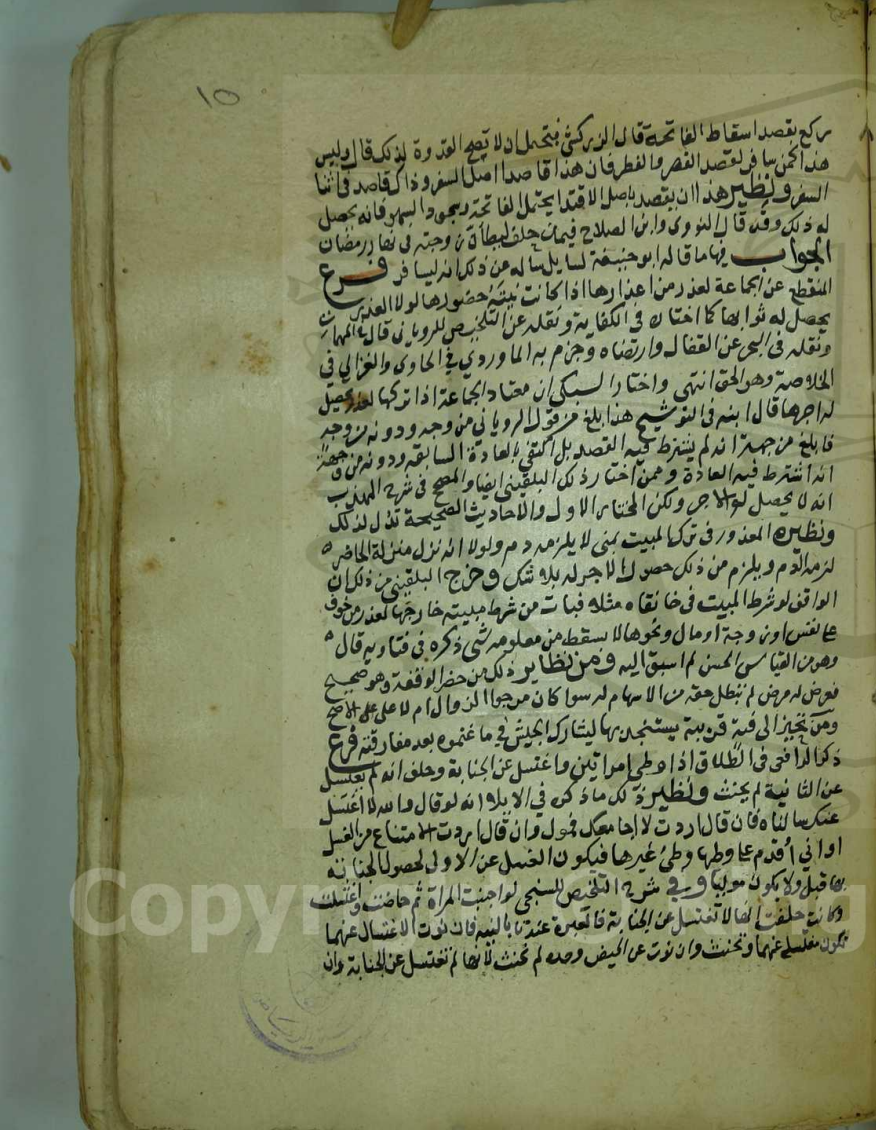

ركع بقصد اسقاط الفاتحة قال الزركشي يحتمل ان لا يصح القدوة لذلك قال وليس هذا كمن سافر لقصد القصر والفطر فان هذا قاصد اصل السفر وذاك قاصد قاطعا السفر ونظير هذا ان يقصد بالصلاة الفاتحة وسجود السهو فانه يحصل له ذلك وقد قال النووي وانما الصلاح فيما جزم بطلاقه وجهته في نهار رمضان الجواب بها ما قاله ابو حنيفة لسايل سأله عن ذكر انه ليسافر فرع المنقطع عن الجماعة لعذر من اعذارها اذا كانت نيته حضورها لولا العذر يحصل له ثوابها كاملا في الكفاية ونقله عن التخليص للروياني قال المهمات ونقله في البحر عن القفال وارتضاه وجزم به الماوردي في الحاوي والغزالي في الخلاصة وهو الحق انتهى واختار السبكي ان معتاد الجماعة اذا تركها لعذر يحصل له اجرها قال ابنه في التوشيح هذا يلتئم مع قول الروياني من وجه ودونه من وجه فبالغ مجتهدا ان لم يشترط فيه القصد بل اكتفى بالعادة السابقة ودونه من وجه انه اشترط فيه العادة ومن اختار ذلك البلقيني ايضا والمصحح في شرح المهذب انه لا يحصل لو الاجر ولكن المختار الاول والاحاديث الصحيحة تدل لذلك ونظير المعذور في تركها لمبيت بمنى لا يلزمه دم ولولا انه نزل منزلة الحاضر لزمه الدم ويلزم من ذلك حصول الاجر له بلا شك وخرج البلقيني من ذلك ان الواقف لو شرط المبيت في خانقاه مثلا فبات من شرط مبيته خارجها لعذر من خوف على نفس او زوجة او مال ونحوها لا يسقط من معلومه شئ ذكره في فتاويه قال ومن القياس لو لمس لم يسبق اليه ومن نظائره ذكر من حضر الوقعة وهو صحيح فعرض له مرض لم تبطل حقه من الاسهام لمن سواه كان مرجوا الزوال ام لا على الاصح ومن تجهز الى قرية قرب بيته يستحق بها ليشارك الجيش في ما غنموه بعد مفارقته فرع ذكر الرافعي في الطلاق اذا وطئ امراتين واغتسل عن الجنابة وحلف انه لم يغتسل عن الثانية لم يحنث ونظيره ذكر ما ذكر في الايلاء انه لو قال والله لا اغتسل عنك من الماء فان قال اردت لا اجامعك قبل وان قال اردت الامتناع من الغسل او اني اقدم عليها وطيء غيرها فيكون الغسل عن الاولى لحصول الجنابة بها قبل وقوله لا يكون موليا وفي شرح التخليص للسبكي لو احبت المراة ثم حاضت واغتسلت وقالت حلفت لها لا اغتسل عن الجنابة فاتحبس عندنا بالنية فان نوت الاغتسال عنها يكون مغتسلا عنهما وتحنث وان نوت عن الحيض وحده لم تحنث لانها لم تغتسل عن الجنابة وان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)